FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
Observatoire Social Tunisien
المرصد الإجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX
عدد: 95

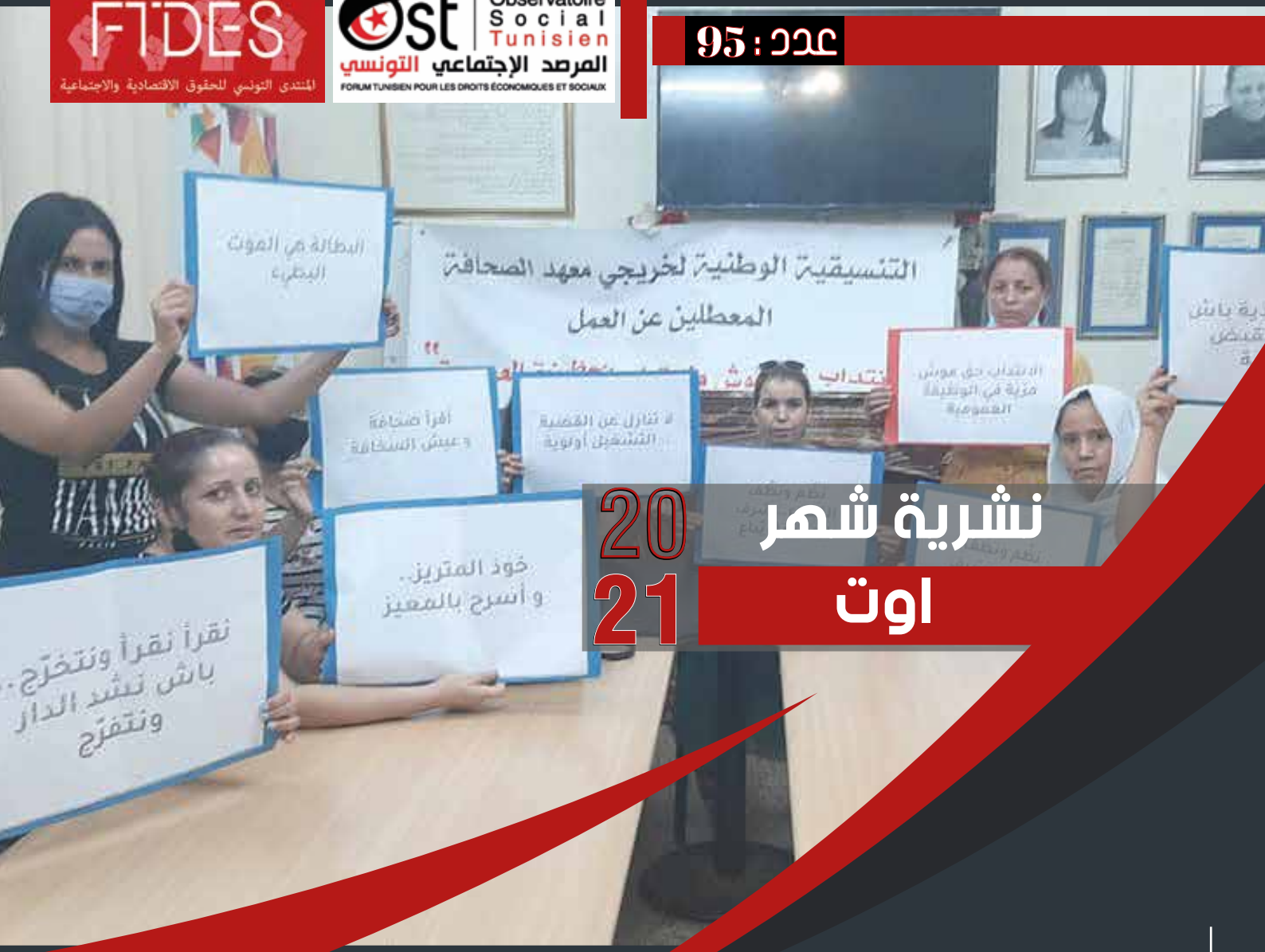

نشرية شهر اوت 2021

442
تحركا احتجاجيا

12
حالة إنتحار و محاولة إنتحار

3904
مهاجر(ة)

الاحتجاج النسوي في مدن المناجم

رحاب مبروكي

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

المقدمة

تحول جديد عاشه مشهد الحراك الاجتماعي خلال الشهر الثامن من العام 2021 والذي لم يختلف كثيرا في ملامحه الاقتصادية والاجتماعية عن السنة التي سبقته. بل ان الازمة تفاقمت، استمرار نسبة النمو الاقتصادي دون الصفر واستقرار معدل البطالة في مستوى مرتفع وزيادة قياسية في معدلات العنف، وزادت هذه الازمة تعقيداتها بالتطورات السياسية التي عاشتها البلاد، عنف في البرلمان وتحالفات طغت عليها المصلحة الحزبية، وصولا الى تفعيل الفصل 80 من الدستور بتاريخ 25 جويلية لتجميد نشاط البرلمان واعفاء رئيس الحكومة. اذ اصبح لهذا التاريخ دفع جديد للحراك الاجتماعي بعد ان علا سقف الانتظارات.

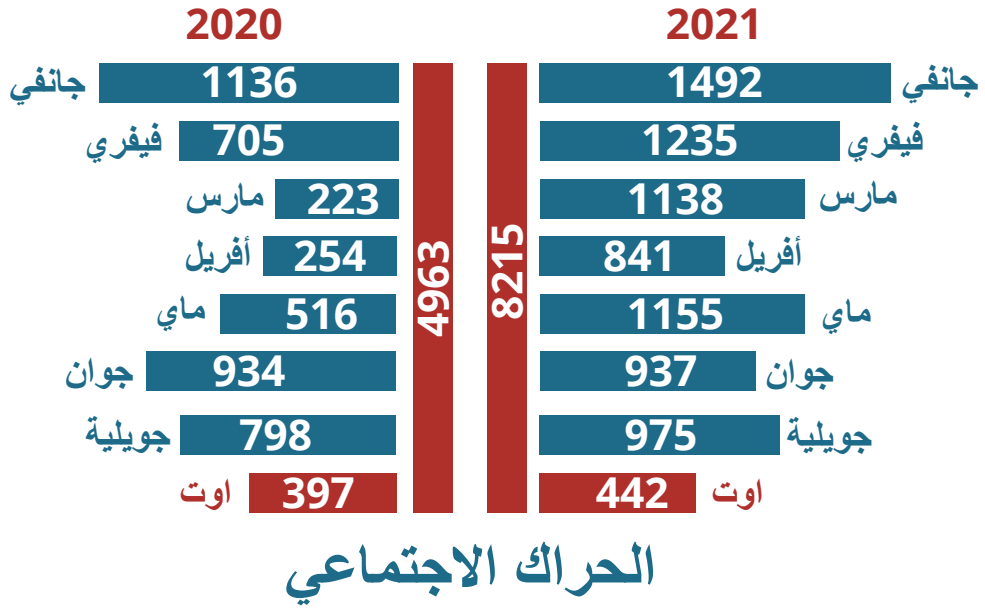

الحراك الاجتماعي

الحراك الاجتماعي خلال شهر اوت

قد ترجمت استطلاعات راي كثيرة ارتفاع هذا السقف اذ جاء فيها ان نسبة التفاؤل في صفوف التونسيين ارتفعت بعد اتخاذ التدابير الاستثنائية وتفعيل الفصل 80 وتجسد ذلك في التراجع الملحوظ للحراك الاحتجاجي طيلة شهر اوت اذ سجلت وحدة الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي ووفقا للعينة التي يتم الاشتغال عليها تراجعا في احتجاجات شهر اوت بحوالي 45 بالمئة مقارنة بشهر جويلية الماضي (442 تحرك احتجاجي مقارنة ب975 تحرك احتجاجي في جويلية). ويمكن القول ان التطورات السياسية سمحت بهدنة في نشاط الحراك الاجتماعي والحركات الاحتجاجية ضمن فرضية إمكانية التفاعل مع مطالبها وتحقيقها.

هذا الانفراج يمكن تفسيره أيضا بتراجع حجم الضغط خلال شهر اوت حيث سمح قرار السلطات التخفيف من القيود المفروضة على تنقلات الأشخاص والعربات في اطار خطة التوقي من جائحة كوفيد بعودة شبه طبيعية للحياة بالنسبة للأشخاص وأيضا بالنسبة للكثير من الأنشطة الاقتصادية ومنها الخدماتية كالمقاهي والمطاعم. كل هذه العناصر وفرت نوعا من الهدنة في الحراك الاجتماعي طيلة شهر اوت ولكنها الهدنة التي تسبق العاصفة اذ ينفتح شهر اوت على اشهر عاصفة بالنسبة لمواسم الحراك الاحتجاجي

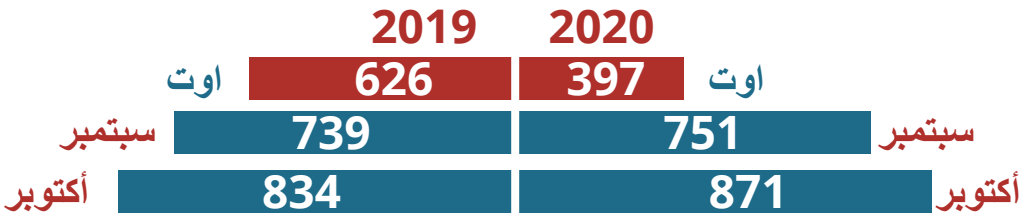

ومن التغيرات التي شهدها الحراك الاجتماعي أيضا خلال شهر اوت هو تغير في خارطة المناطق الأكثر احتجاجا حيث برز الشمال الشرقي كمركز ثقل احتجاجي ويمكن تفسير ذلك بخيار المحتجين الاحتجاج في المركز أي في إقليم العاصمة سعيا لابلاغ أصواتهم امام سياسة الانهاك واللاتفاعل المستمر منذ سنوات. وقد سجل إقليم الشمال الشرقي نسبة 35.5 بالمئة من مجموع احتجاجات اوت يليه إقليم الوسط الغربي (القصرين وبوزيد والقيروان) بنسبة 24 بالمئة ثم إقليم الجنوب الغربي ب80 تحركا ويضم ولايات قفصة وقبلي وتوزر ثم 68 تحرك احتجاجي في ولايات قابي وتطاوين ومدنين ويخف الحراك الاجتماعي في ولايات إقليمي الوسط الشرقي والشمال الغربي ليكون في حدود 15 و14 تحرك احتجاجي بحسب الترتيب المذكور.

اغلب هذه الاحتجاجات كانت تلقائية أي بنسبة حوالي 63 بالمئة

الاحتجاجات العشوائية

من متغيرات المشهد الاحتجاجي أيضا خلال شهر اوت هو تراجع نسبة الاحتجاجات العشوائية أي تلك التي تنزع نحو العنف اذ تم تسجيل نسب قياسية في الاحتجاجات العشوائية طيلة الأشهر الأولى من العام الجاري استقرت تقريبا في مستوى اكثر من 80 بالمئة. هذه النسبة كانت في حدود 64.7 بالمئة خلال شهر اوت.

اما بالنسبة لخارطة الاحتجاجات العشوائية مثلت ولايات تطاوين ومدنين وتونس قفصة اقطاب للاحتجاجات العشوائية اذ سجلت المناطق الأربعة نسبة 49.7 بالمئة من مجموع الاحتجاجات العشوائية المرصودة وطنيا. ولتفسير هذا التمركز العشوائي في الحراك الاحتجاجي تجدر الإشارة الى ان تونس هي المقر المركزي السيادي الذي مثلت التوجه نحوه والاحتجاج امام المقرات السيادية فيها وامام المقرات الاجتماعية للوزارات شكلا احتجاجيا داب عليه المحتجون منذ سنوات. اما بالنسبة لقفصة فهي منطقة احتجاج تقليدية ارتبطت فيها العشوائية بغلق مقرات سكة نقل الفسفاط وتعطيل أنشطة شركة فسفاط قفصة طلبا للتشغيل.

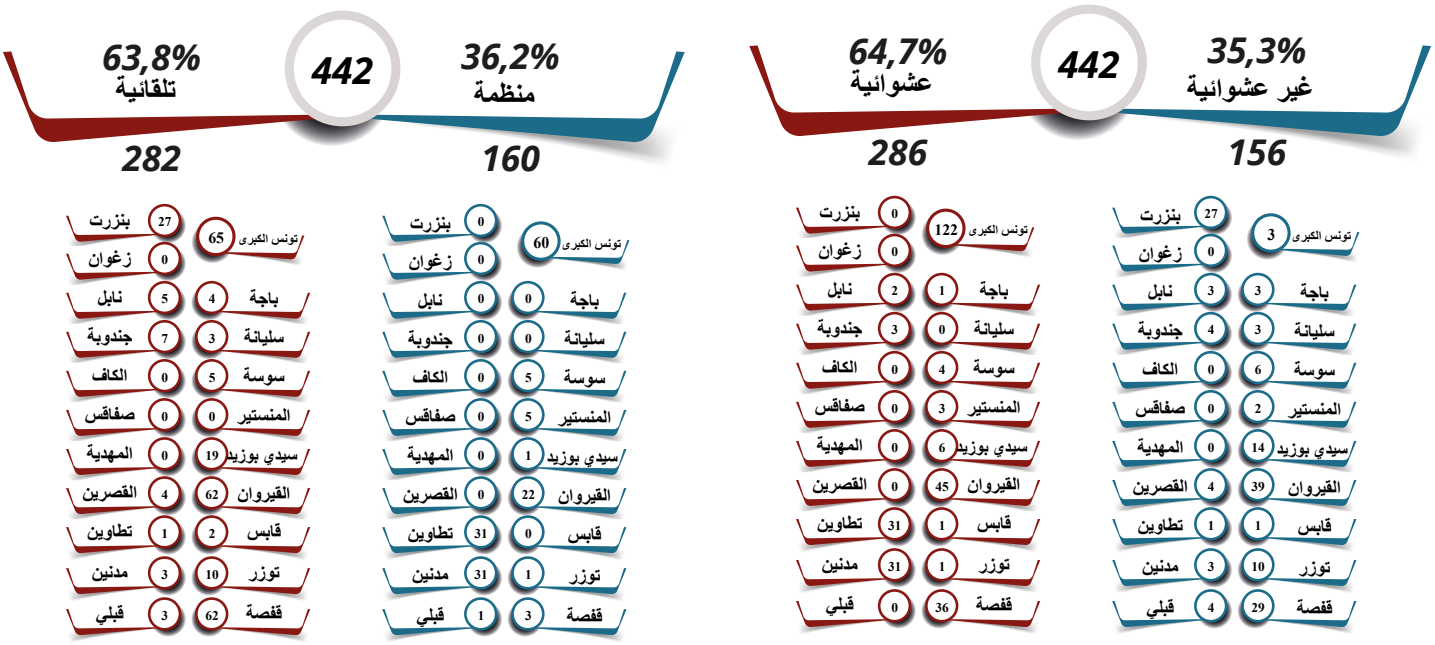

الاشكال الاحتجاجية والفاعلون

ما يزال الاعتصام شكلا احتجاجيا قوية الحجة بالنسبة للفاعلين في الحراك الاجتماعي اذ يأتي هذا الشكل في مرتبة أولى بالنسبة لاحتجاجات شهر اوت وذلك بنسبة 46.6 بالمئة وقد بلغ عدد أيام الاعتصام طيلة شهر شهر اوت 206 يوم اعتصام لمختلف الحركات الاحتجاجية والحراك الاجتماعي. وتاتي الوقفات الاحتجاجية في مرتبة ثانية بنسبة 12.9 بالمئة. كما عاد خلال شهر اوت الشكل الاحتجاجي المتمثل في السير على الاقدام باتجاه العاصمة وذلك بنسبة 12 بالمئة من ذلك خروج طالبات شغل من منطقة البركة بام العرائس سيرا على الاقدام في ذكرى 13 اوت طلبا للقاء رئيس الجمهورية وإبلاغ اصواتهن. وياتي الاضراب في مرتبة ثالثة من حيث ترتيب الاشكال الاحتجاجية المرصودة بنسبة 7.7 بالمئة يليه توجيه نداءات عبر وسائل الاعلامثم غلق الطرقات وحرق العجلات المطاطية وتعطيل الأنشطة والدخول في إضرابات جوع.

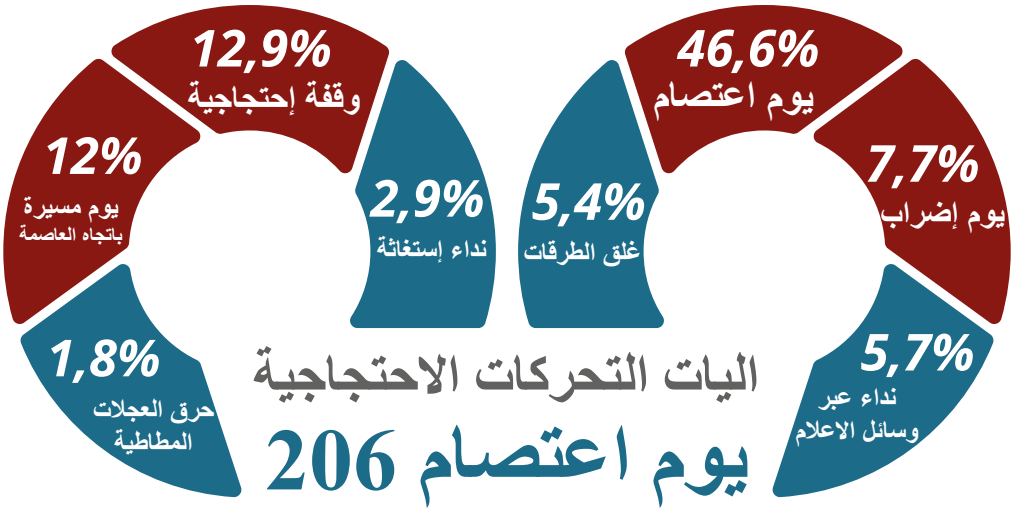

اما بخصوص الفاعلين مثلت النساء نسبة 7.7 بالمئة من مجموع الفاعلين في حراك شهر اوت فيما مثل الرجال 5.4 بالمئة من هذه التحركات. وتمثل نسبة التحركات الاحتجاجية التي خاضها الذكور والاناث بشكل مختلط نسبة 86.9 بالمئة.

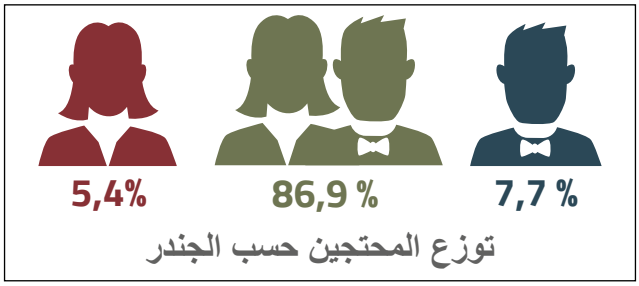

اما الفاعلون فقد كانوا عمال بالأساس (نسبة 30 بالمئة من مجموع الفاعلين) وموظفون (17 بالمئة) ومعطلون (24 بالمئة) وفلاحين وصحفيين ونشطاء وموظفو خدمات عامة وسواق وعمال حضائر ومهاجرين.

فضاءات التحركات الاحتجاجية	
الطرقات	37 %
مقرات الوزارات	19 %
مقرات عمل	19 %
وسائل الإعلام	15 %
مقر الولاية	9 %
الشبكات الاجتماع	8 %
مقرات السيادة	5 %
مقرات البلديات	2 %
مستشفيات	2 %
مقرات المعتمديات	2 %

اهم فاعلي التحركات الاحتجاجية	
العمال	30 %
السكان	19 %
الموظفون	17 %
اخر	15 %
العاطلين عن العمال	12 %
اصحاب الشهائد العاطلين عن العمل	12%
الفلاحين	4 %
لصحفيين	3 %
الاولياء	2 %
النشطاء	2 %

المطالب والفضاءات

تمثل الخلفية الاقتصادية والاجتماعية نسبة 75 بالمئة من مجموع احتجاجات اوت اذ تعلقت المطالب بتوفير الشغل وتحسين الظروف المهنية والتصدي لانتهاكات الحقوق العمالية. كما تعلق 9 بالمئة من احتجاجات اوت بالحق في الماء و9 بالمئة بالحق في التنمية والحق في التعويض ورفضا لانقطاع خدمات الكهرباء والماء وعدم تفعيل الاتفاقيات وطلبا لاصلاح البنية التحتية اذ مثلت الاحتجاجات المتعلقة بالبنية التحتية نسبة 17 بالمئة من مجموع احتجاجات شهر اوت.

القطاع	النسبة
تربوي	1 %
بيئي	9 %
صحي	2 %
امني	4 %
قانوني	16 %
ديني	1 %
الحق على الماء	9 %
فلاحي	4 %
نقل	1 %
قطاع خاص	35 %
قطاع عمومي	24 %

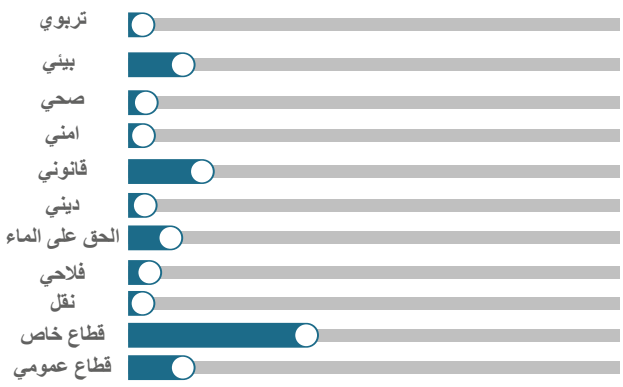

وتمثل الشوارع ابرز الفضاءات الاحتجاجية وذلك بنسبة 37 بالمئة كما تمثل المقرات الاجتماعية للوزارات ثاني ابرز فضاءات الاحتجاج بنسبة 19 بالمئة تليها فضاءات العمل التي تحولت بالنسبة لبعض التحركات الاحتجاجية الى فضاء احتجاجي تليها الاحتجاج عبر وسائل الاعلام ثم الاحتجاج امام مقر الولايات والاحتجاج عبر الوسائط الحديثة او منصات الميديا الاجتماعية واساسا فايسبوك ثم الاحتجاج امام المقرات السيادية (5 بالمئة) ومقرات البلديات (2 بالمئة) والمستشفيات (2 بالمئة) ثم مقرات المعتمديات والمقرات الإدارية والقضائية والتعليمية والمراكز الأمنية (1 بالمئة)
وتمثل السلطة المركزية وجهة أولى للمحتجين اذ بلغت نسبة المطالب الموجهة للسلط المركزية من قبل المحتجين 63 بالمئة ونسبة المطالب الموجهة لرئاسة الجمهورية 18 بالمئة والمطالب الموجهة للسلط الجهوية نسبة 17 بالمئة فيما بلغت نسبة المطالب الموجهة للمعتمدين 1 بالمئة والولاة 8 بالمئة.

التصنيف	النسبة
اجتماعي	48%
اقتصادي	27%
البنية التحتية	17%
إداري	6%
مؤسساتية خاصة	1%
سياسي	2%

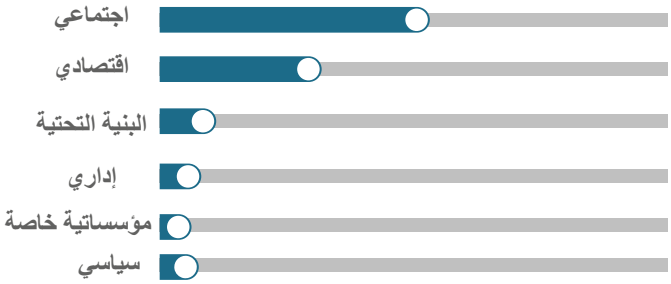

الهجرة غير النظامية خلال شهر اوت 2021

المجموع	2018	اوت
3967	عدد الواصلين الى ايطاليا	625
265	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	39
3534	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	422

المجموع	2019	اوت
1347	عدد الواصلين الى ايطاليا	489
157	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	28
2338	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	515

المجموع	2020	اوت
7961	عدد الواصلين الى ايطاليا	2306
672	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	191
8516	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	1621

المجموع	2021	اوت
10911	عدد الواصلين الى ايطاليا	3904
974	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	317
16209	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	5582

بنفس وتيرة شهر جويلية بلغ عدد الواصلين الى السواحل الإيطالية خلال شهر اوت 3904 مهاجرا وبزيادة تقدّر ب 40% مقارنة بشهر اوت 2020. ارتفع عدد الواصلين الى إيطاليا منذ بداية السنة الى 10911 أي بزيادة تقدّر ب27% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020. وبلغ عدد عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر اوت 317 عملية أي بارتفاع يقدّر بنسبة 38% . وبلغت عمليات الاجتياز المحبطة منذ بداية السنة 974 عملية أي بزيادة تقدّر ب 31% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020. كما بلغ عدد المهاجرين الذي تم منع اجتيازهم 5582 مهاجر أي بزيادة تتجاوز 70%. منذ بداية السنة تمّ منع 16209 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالي أي بزيادة تقدّر ب 47%.

تؤكد الأرقام ان ما أحاط السياق السياسي من قبول وتفاؤل بمقرراته لا يجد له صدى في التدفقات المرتفعة. يبدو القرار مرتبطا اكثر بالسياق الاقتصادي والاجتماعي والذي لا يشهد أي تقدّم وبحالة انعدام الثقة في المستقبل والاحساس باللاأمن.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة 2019 - 2020 - 2021
317
245
211
191
143
119
95
77
72
60
42
44
28
25
23
20
19
4
جانفي
فيفري
مارس
افريل
ماي
جوان
جويلية
اوت
2019
2020
2021

عدد المجتازين الذين تم اعتراضهم 2019 - 2020 - 2021
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
5582
2993
2918
2487
2120
1621
1611
1273
1243
882
571
463
409
316
137
99
جانفي
فيفري
مارس
افريل
ماي
جوان
جويلية
اوت
2019
2020
2021

توزيع الواصلين الى إيطاليا خلال شهر اوت 2021

	الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
اوت	3904	3115	149	138	502
المجموع	10911	8402	393	350	1766

بتحسّن العوامل المناخية عادت ظاهر هجرة العائلات للبروز ويمكن تقدير عدد العائلات المهاجرة منذ بداية السنة بأكثر من 200 عائلة. كما تجاوز عدد القصّر 2116 قاصرا واصلا الى السواحل العائلة منهم 350 بمرافقة.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر اوت

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
اوت	14,15%	1,3%	56,6%	10,9%	2,2%	1,8%	6,8%	4,5%	1,3%	*
المعدل	6,47%	0,55%	36,09%	10,3%	6,3%	4,5%	13,9%	9,5%	2,7%	*

*** وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات**

تكثفت عمليات الاجتياز المحبطة بجهة صفاقس التي استأثرت لوحدها بنسبة 56.6% وشهدت كل السواحل التونسية خلال هذا الشهر كل السواحل احباط عمليات اجتياز والتي بلغت معدلا يوميا هذا الشهر يتجاوز الـ 10 عمليات كل يوم.

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر اوت

	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
اوت	71,5%	28,5%
المعدل	46,88%	53,11%

بلغت نسبة المهاجرين التونسيين الذين تم منعهم انطلاقا من السواحل التونسية 71.5% خلال شهر اوت وهي الاعلي خلال هذه السنة. المهاجرون من الجنسيات الأخرى تركزت اغلب عمليات انطلاقهم من الأراضي الليبية لكن تم اعتراضهم او انقاذهم من السلطات التونسية.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر اوت

مثلت عمليات الاجتياز المحبطة في البحر 74.1% خلال شهر اوت وهي الأعلى خلال هذه السنة وللمعدات التقنية والتنسيق مع الجانب الإيطالي والاوروبي دور في ذلك .

الانتحار ومحاولات الانتحار

تم رصد 12 محاولة وحالة انتحار طيلة شهر اوت جميعهم من الذكور وكانت هذه الحالات موزعة كالتالي : حالة واحدة في كل من بنزرت وصفاقس وسليانة وسوسة والمنستير والقيروان و6 حالات في تونس.

بالإضافة الى تسجيل تهديد بالانتحار الجماعي لعدد من فلاحة ملاّق احتجاجا على أوضاعهم المهنية دون ان يتوضح عدد هؤلاء

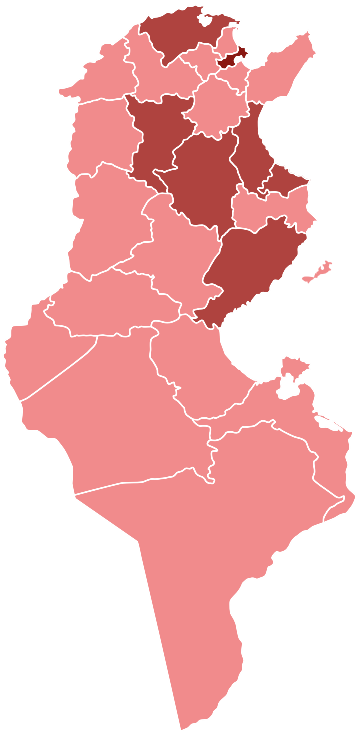

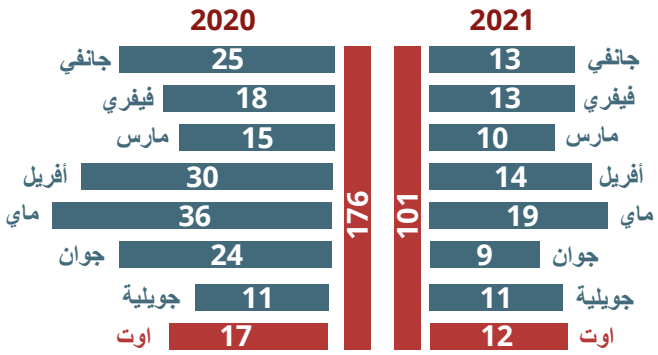

وتاتي الفئة العمرية 26-35 سنة في مرتبة أولى بنسبة تفوق 50 بالمئة تليها الفئة العمرية 36-45 سنة. كما تم رصد حالة انتحار لدى طفل دون 15 سنة.

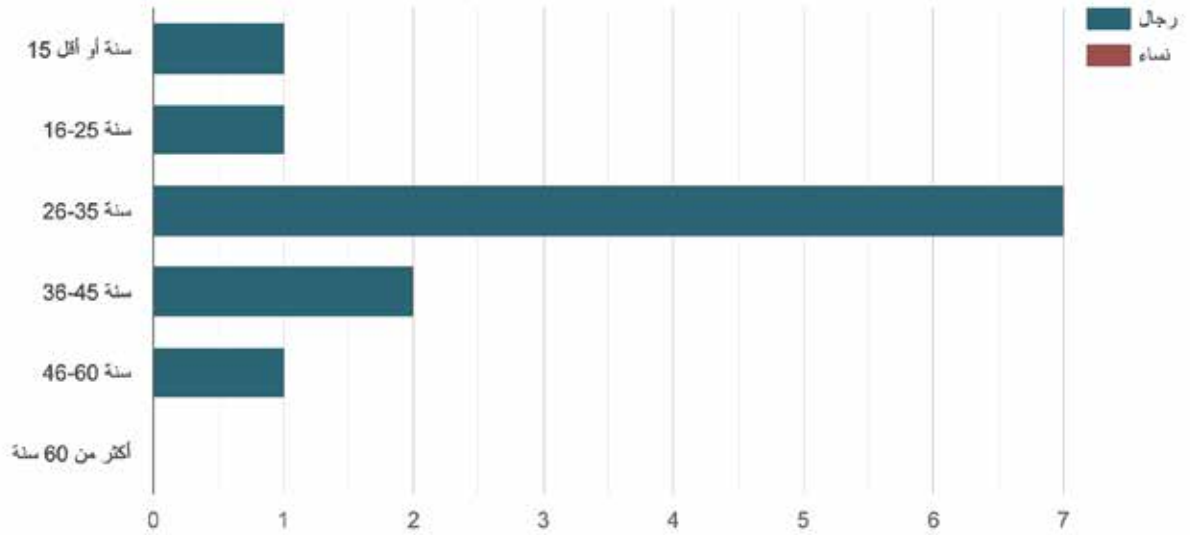

	15 سنة او اقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	اكثر من 60 سنة
ذكور	1	1	7	2	1	0
إناث	0	0	0	0	0	0
المجموع	1	1	7	2	1	0

يمثل الانتحار شنقا ابرو اشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 41.7 بالمئة يليها استعمال السلاح الأبيض او الناري بنسبة 33 بالمئة ثم القاء النفس من المباني الشاهقة او في الابار بنسبة 16.7 بالمئة ثم الاقدام على حرق النفس بنسبة 8.3 بالمئة.

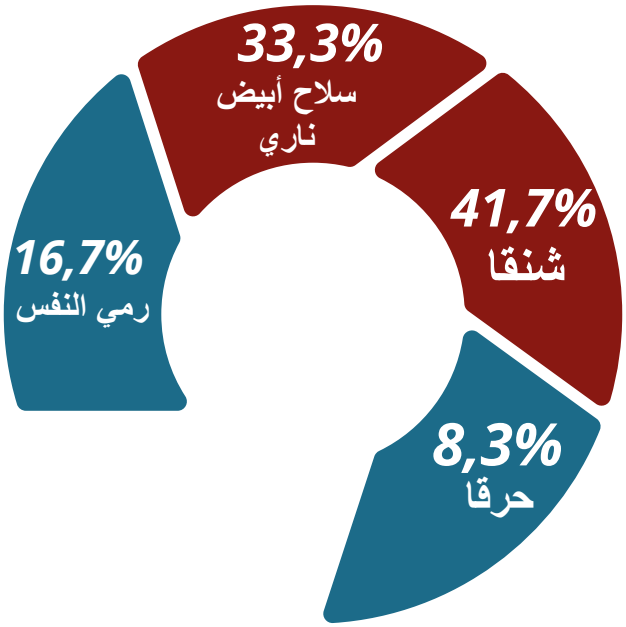

تقرير العنف لشهر اوت

الاشكال الاحتجاجية والفاعلون

اصبح العنف وأشكاله البشعة في القتل والتنكيل والاعتداء على الأفراد جزءا من المشهد الاجتماعي في تونس دون ان تظهر السلطات اي استراتيجية واضحة للتحكم في هذا العنف والوقاية منه باعتباره خطرا يتهدد الأفراد والسلم الاجتماعي. وقد برز العنف خاصة لدى الفئة العمرية ما دون 25 سنة، وفقا لما تم رصده طيلة شهر اوت، وهو عنف ضد الذات وضد الآخرين، ففي الوقت الذي اهتز فيه الرأي العام لجريمة القتل التي ارتكبها عشريني في حق والديه وشقيقه طعنا بسكين ثم انتحر وذلك لاسباب نفسية وفقا لما تم تداوله في التقارير الإعلامية تورط عشريني اخر بعد يوم فقط من وقوع الجريمة الأولى في جريمة قتل اخرى بشعة طعنا بسكين في حق كهل مختص في الرقية الشرعية وذلك لذات الأسباب(أسباب نفسية). وبعد ايام قليلة من وقوع الجريمتين ارتكب مراهق (17 سنة) جريمة سكب البنزين على جسد صديقه (مراهق عمره 16 سنة) واضرام النار فيه انتقاما منه عقب خلاف نشب بينهما في جلسة تعاطي كحول. فهل لدى السلطات اجابة واضحة حول تنامي منسوب هذا العنف وكيفية الوقاية منه؟

خلال شهر اوت ايضا لاحظنا ومن خلال عملية الرصد عودة قوية للعنف الزوجي وصولا الى تعمد زوج حرق زوجته من مكان حساس في جسدها وذلك في منطقة سيدي حسين اثر خلاف زوجي بينهما. وما لاحظناه ايضا هو حجم التفاعل السلبي مع الحادثة على مواقع التواصل الاجتماعي حيث أبدى المتفاعلون مع الخبر تطبيعا واضحا مع العنف ومحاولة التبرير له فهل لدى السلطات اجابة واضحة حول تنامي العنف الزوجي وتنامي ظاهرة التطبيع الاجتماعي مع العنف؟. من الواضح أن السلطات لا تمتلك اي استراتيجية لمقاومة هذا النزيف وتتعاطى معه من منظور تحسيسي ووفقا للقطاع. مثلا العنف المروري والعنف الاجرامي والعنف ضد النساء ولكنها لا تطرح مثلا رؤيا واضحة تخص الوقاية من العنف الزوجي والتصدي له ولا تطرح العنف كاشكال اجتماعي له تداعياته وكلفته على المجموعة الوطنية.

وقد تم خلال شهر اوت رصد خارطة للعنف كان فيها مركز الثقل في اقليم العاصمة بنسبة 29.6 % من مجموع العنف المرصود ثم ولاية سوسة بنسبة 20.5% ثم المنستير بنسبة 15.9 % ثم ولايتيْ نابل والقيروان بنسبة 9.1 % ثم ولاية القصرين بنسبة 6.8 %.

ومثلت النساء نسبة 28.6 % من مجموع ضحايا العنف المسجل في اوت والرجال نسبة 21.1 % والنسبة المتبقية ضحايا من الجنسين لعدد من احداث العنف المرصود.

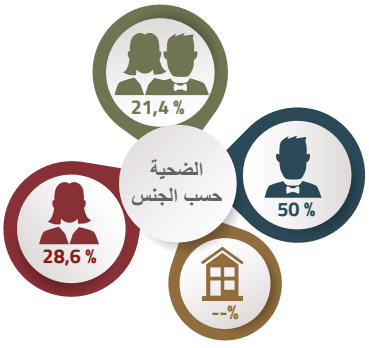

بن عروس	2,3%	أريانة	2,3%
تونس	25%	بنزرت	2,3%
منوبة	0%	زغوان	0%
باجة	0%	نابل	9,1%
سليانة	0%	جندوبة	0%
سوسة	20,5%	الكاف	0%
المنستير	15,9%	صفاقس	2,3%
سيدي بوزيد	2,3%	المهدية	0%
القيروان	9,1%	القصرين	6,8%
قابس	0%	تطاوين	0%
توزر	0%	مدنين	0%
قفصة	2,3%	قبلي	0%

كما مثل العنف الاجرامي نسبة 90.9 % من مجموع حالات العنف المرصودة فيما مثل العنف الاقتصادي نسبة 4.5 %.

القطاع	النسبة
إجرامي	90,9%
عنف في الفضاء العام	4,5%
إقتصادي	4,5%

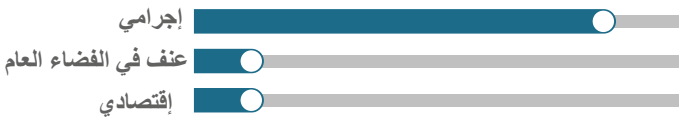

وكان الشارع والمسكن ابرز فضاءات أُرتُكِبَ فيها العنف وذلك بنسبة تفوق 40 % لكل فضاء منهما. وبنسب متفاوتة مثلت الفضاءات الادارية ووسائل النقل ومؤسسات الانتاج الاقتصادي مسرحا لارتكاب حالات عنف.

المكان	النسبة
الشارع	45,5%
وسائل النقل العمومي	2,3%
فضاء حكومي: المقرات الادارية	4,5%
مؤسسة إنتاج اقتصادي	4,5%
المسكن	43,2%

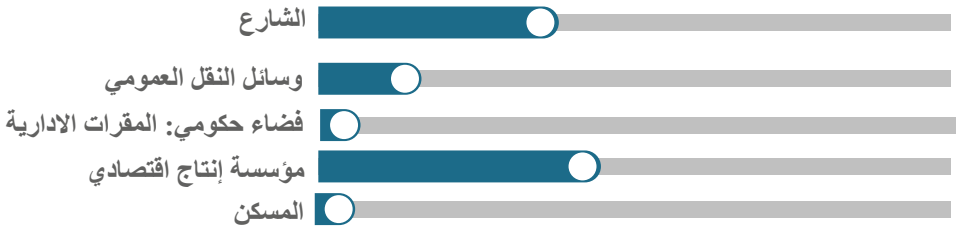

في المحصلة مقاومة العنف لا تنفصل عن اي معركة اخرى يجب خوضها من اجل تصحيح مسار البناء الديمقراطي في البلاد ضمانا للسلم الاجتماعي وكذلك ضمانا لحياة اقتصادية نشيطة ولسلامة مستقبل الاجيال القادمة. على السلطات ان تطرح مسالة العنف خاصة لدى المراهقين والفئة العمرية دون 25 سنة بجدية اي بتشريك باحثين في علم الاجتماع وعلم النفس السلوكي وان يكون ضمن استراتيجيتها آليات وقاية لهذا العنف في المؤسسات التربوية وفي محيطها وداخل الأسرة وفي محيطها وداخل الفضاءات المشتركة وفي محيطها.

الخاتمة

في المحصلة كان من المنتظر ان يهدا منسوب الاحتقان الاجتماعي طيلة شهر اوت ويفسح مجالا للمراقبة والمتابعة الا انه لابد من الإشارة الى ان علو سقف الانتظارات من التغير السياسي منذ 25 جويلية وتعطل الخروج من الازمة السياسية الحالية خاصة امام عدم وضوح الرؤيا وعدم توفر خارطة طريق واضحة يعجّل بعودة قوية للحراك الاجتماعي بالتزامن مع العودة المدرسية والعودة الزراعية.

مسار متطور من الانخراط إلى القيادة

رحاب مبروكي

لن ينسى أحد مشاهد النساء وهن يتجمعن في الشوارع والساحات العامة بمدن الحوض المنجمي منذ عقود خلت مطالبين برحيل المستعمر وواقفات في وجه الظلم والظلام. ولعل تلك المشاهد كانت إشارة هامة إلى أن المرأة في هذه المنطقة لم تكن أبدا حذرة من المشاركة في المظاهرات الشعبية المنادية بالاستقلال رغم ما تشكله من خطر على حياتها، كما كشفت عن الدور الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في الدفع نحو التغيير. عشرات هي الوجوه النسائية التي قاومت القمع من الخارج والداخل قبل الاستقلال وبعده وأريقت دمائهن في سبيل تحرير الوطن، ورغم تغييب بطولاتهن عن كتب التاريخ إلا أن نضالهن كتب بحروف من الدم ممزوجة بالإرادة والتصميم على رفع القمع عن ربوع مدن المناجم، ليتواصل بعد الاستقلال أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومات المتعاقبة، فتبرز بذلك النساء كجزء لا ينفصل عن الجموع، وهن يطالبن، ليس فقط، بالتغيير السياسي والاجتماعي، بل ويتحدين أيضاً العادات والتقاليد التي يرون أنها تحدّ من أدوارهن في المجتمع.

المرأة عنصر فاعل في الاحتجاج قبل الثورة : أحداث الحوض المنجمي نموذجا

كثيرات هن النساء اللواتي صممن على رسم مستقبل جديد لمنطقة المناجم متخذات من الاحتجاج سلاحا لرفض القمع، فرأيناهن يتصدرنَ مشاهدَ الاحتجاجات السلميَّة في المظاهرات والإعتصامات في الميادين ويتقدمن الصفوف الأولى في الحشود الشعبية. فأثناء انتفاضة الحوض ألمنجمي سنة 2008 وخروج جميع أطياف المجتمع بمدينة الرديف المنادية بإسقاط نظام القمع برزت مجموعة من النساء كقائدات للمسيرات الشعبية التي جابت شوارع المدينة وبرز دورهن النضالي عبر المشاركة الفعلية في الاحتجاج بعد عقود من الفقر والتهميش وتغييب نصيب المنطقة من التشغيل والتنمية.

علجية الجديدي، المناضلة الرمز، وأيقونة انتفاضة الحوض المنجمي، تلك المرأة السبعينية ذات الملامح الحازمة، مشهد سبابتها وهي توجه أصابع الاتهام يشي بتفاصيل معاناة لم يحن أوان زوالها بعد، هي واحدة من النساء اللاتي قدن المظاهرات في مدينة الرديف وتعرضن للقمع البوليسي في تلك الأثناء، واجهت صوت الرصاص بصوت هتافاتها وهي معتصمة لأيام تحت الخيام رافعة مطالب أهالي المنطقة.
توفيت علجية الجديدي ذات أكتوبر 2013 تاركة خلفها زادا نضاليا تناقلته وسائل الإعلام في الداخل والخارج وصورة ملهمة لنساء أخريات، صورة لعلها نموذجا للمرأة القائدة في الميادين، ذات القبضة الحديدية ومثالا على مسار تطور الاحتجاجات لدى النساء بهذه المنطقة من أجل حقهن في العيش الكريم. مسار يمكن اعتباره نتاجا لعوامل اقتصادية واجتماعية عدة أهمها توارث "ثقافة" الاحتجاج لدى النساء منذ القترة الاستعمارية حين برزت العديد من الوجوه النسائية التي قاومت المستعمر بكل ما أوتيت من وسائل نضالية مثل إيصال المساعدات الغذائية للمقاومين الرابضين بالجبال. ومن هنا نستخلص بأن ثقافة خروج المرأة إلى الشارع بمنطقة المناجم ليست بالأمر الجديد بل وليدة ظروف وتغيرات اجتماعية ورواسب من الفقر والقمع والتهميش جعل من المرأة عنصرا فاعلا في الاحتجاجات وجزءا لا يتجزأ من المنظومة المنادية بالتغيير.

علجية الجديدي أحد مناضلات الرديف خلال أحداث الحوض المنجمي 2008

ليست وحدها علجية الجديدي من خاضت غمار النضال بل أخريات غيرها ساهمن في زحزحة نظام القمع، حياة بن عمار هي إحدى هؤلاء النساء اللاتي شاركن في انتفاضة الحوض المنجمي، كانت إلى جانب أخريات تحتج مطالبة بمستقبل أفضل لنفسها ولجهتها.

الاحتجاج النسوي متواصل بعد الثورة : المحتجات المعطلات عن العمل

رغم خروج المرأة ومشاركتها في جميع الأشكال الاحتجاجية منذ عقود إلا أن العديد من التحديات لا تزال تلقي بضلالها على وضعها. فنراها وهي تهمّش ويقع إقصائها من أبسط الحقوق التي تترجم إنسانيتها ألا وهي التشغيل مثلما يحصل مع النساء المعطلات بولاية قفصه، الحاصلات على شهادات جامعية والقابعات منذ أربع سنوات تقريبا تحت الأسوار المحيطة بالولاية بمركز المدينة ، ورغم التجاهل والقمع والعنف المادي والمعنوي اللاتي يتعرضن له يوميا إلا أن ذلك لم يثنيهن عن مواصلة الاحتجاج والسعي للدفع نحو التغيير.

"منيرة عياري"، هي إحدى المعطلات عن العمل بولاية قفصه، خريجة تعليم عال من المعهد الوطني للشغل بتونس ولم تظفر إلى حد اليوم بحقها في التشغيل منذ تخرجها سنة 2003. منيرة هي إحدى المشاركات في عريضة الطلاق الجماعي اللاتي حررنها المعتصمات بسبب انتهاك حقوقهن الاقتصادية وإقصائهن من حقهن في التشغيل من قبل الوالي بدعوى حصول أزواجهن على وظائف عمومية، عريضة مثلت حركة رمزية قمن بها النساء للدفاع عن حقهن المشروع في التشغيل وبرزت كشكل جديد من الاحتجاج السلمي لم نعهد له مثيلا من قبل.

ففي دولة الحق والقانون تحرم نساء من حقهن في التشغيل بحجة حصول أزواجهن على وظائف حكومية ما من شأنه أن يزيد من ترسيخ تبعية المرأة للرجل ويحد من قدرتها على تحقيق استقلالها المالي، وهذا ما رفضنه معطلات ولاية قفصه، ما دفعهن إلى خلق أشكال احتجاجية غير المألوفة والسائدة من اجل لفت نظر السلطة إلى وضعهن.

وهنا يمكن القول بأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد والمتردي بهذه الجهة دفع بالنساء إلى مقاومة الموجود عبر خروجهن للشارع للنضال عبر أشكال احتجاجية متنوعة.
تقول منيرة في حديثها لنا عن تجربة الاعتصام أمام الولاية: " منذ 11 فيفري 2018 ونحن معتصمات أمام مقر الولاية دون مجيب من السلطة المعنية، خضنا جميع الأشكال الاحتجاجية من مسيرات واعتصامات إلى أن وصل بنا الأمر إلى تحرير عريضة للطلاق الجماعي من اجل افتكاك حقنا في التشغيل"

إن الحديث عن تجارب النساء في ولاية قفصه في الانخراط في الاحتجاج وتطور دورهن النضالي من المشاركة في الحركات الاحتجاجية إلى تولي أدوار قيادة المسيرات وتنظيم الاعتصامات ليس دليلا على أن المرأة في هذه المنطقة قد وصلت إلى المستوى المطلوب فيما يتعلق بمدى حصولها على حقوقها الكاملة والمشروعة، بل على العكس من ذلك فإن الوضع الحالي يطرح جملة من التساؤلات من نوع جديد بشأن نسبة تمكين المرأة من حقوقها وما حصدته نتيجة انخراطها في الحركات الاحتجاجية ومدى قدرتها اليوم على التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية باعتبارها عنصرا فاعلا ونشيطا في مسار الحركات الاحتجاجية الذي صنع نوعا من التغيير، ولعل هذا ما يدفعنا إلى السؤال: هل استفادت اليوم المرأة المنجمية من سنوات قضتها في مواجهة القمع والتهميش أم أن نضالها قوبل بالإقصاء والتمييز الاجتماعي.

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة :

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)

الواصلون الى السواحل الأوروبية :

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.